اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

هشاشة وعود السكن

يبدو أن الوعود الحكومية إزاء أزمة السكن المستديمة والمتفاقمة هشة إلى الحد الذي تهاوت فيه أحلام الفقراء قبل متوسطي الدخل، في وقت كانت وزارة الإعمار والاسكان جادة في تنفيذ عدد من المشاريع أطلق عليها واطئة الكلفة لمن هم في مستوى او تحت خط الفقر، إلا اننا نرى ان جهد الوزارة الطموحة وبتخصيصاتها الاستثمارية غير الكافية، لا يرقى لمثل هكذا مشاريع تستهدف شرائح مجتمعية واسعة، حيث يتطلب الأمر جهدا حكوميا عالي المستوى لأهميته فضلاً عن الايفاء بالوعود التي قطعتها الحكومة بعد تشكيلها مباشرة، وكذلك بعد الاحتجاجات الجماهيرية التي شهدتها بغداد والمحافظات الاخرى خلال العام الماضي.

ولأن أزمة السكن مشكلة قديمة حديثة وكانت نتيجة حتمية لتراكمات سياسية واقتصادية، فان التقاعس عن ايجاد الحلول الناجعة لها يجعلها في تفاقم مستمر وفرصة مواتية لانعكاسات سلبية وخطيرة اقتصادية واجتماعية، في وقت تنتحر الحلول الترقيعية على اسوار المدن والفضاءات الواسعة الفارغة غير المستغلة وسط لامبالاة حكومية لهذه المعاناة المجتمعية ولاسيما الفئات الفقيرة منها.

فلا الموازنات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع قادرة على الحل ولا الاستثمار الأجنبي والمؤسسات الاقراضية والتمويلية الحالية قادرة على الحل، وكأن أزمة السكن مثل شقيقتها أزمة الكهرباء مستعصية الى الحد الذي أصبحت مجرد تصريحات ووعود ليس إلا، في ظل انحسار شبه تام للقطاع الخاص ودوره المفترض ومساهمته المتوقعة في الإتيان بحلول معقولة وعلى شكل مراحل وبسقوف زمنية محددة.

وكنا في مقالات سابقة قد دعونا إلى التعامل مع مؤسسات تمويلية رصينة وبجهد إداري ومؤسساتي ينسجم وحجم الأزمة التي لا يمكن لها ان تنتهي بسقف سنة أو سنتين، لأنها مثلما نوهنا تراكمية وليست وليدة الساعة، حيث ان الأمر يتطلب إنشاء مجمعات سكنية متنوعة تتعامل مع المستويات الاقتصادية والمعيشية للشرائح المجتمعية كافة، وعدم الاعتماد على القروض الإسكانية التي تمنحها المصارف الحكومية والخاصة والتي تعطيها وكأنها منة على المستهلكين، حيث تتسم بارتفاع نسب الفائدة عليها وشروطها الصعبة والتي تبالغ في مخاطر الائتمان، في وقت انها لا تكفي لبناء ابسط وحدة سكنية، في ظل حالات الفساد المالي والاداري التي توجه هذه القروض بالمحصلة النهائية وفي اغلب حالاتها إلى قطاعات غير قطاع السكن.

كما لابد من التنويه بأن الوعود الحكومية بهذا الخصوص لابد أن تأخذ حيز التطبيق العملي وان تصبح من الاولويات المهمة، لأنها كما قلنا تستهدف شريحة واسعة كما إنها تدخل في نطاق العدالة الاجتماعية التي ينشدها الجميع ولاسيما الطبقات السياسية الحاكمة في العراق، من أن السكن أولوية أولى في الحياة الحرة الكريمة.

قالوا إنها تساهم في إدخال التقانات الحديثة

مليون لـ (ماستر كارد): الضرورة تتطلب التوأمة مع مصارف عالمية

□ بغداد/ أحمد عبدربه

أحد البنوك العراقية

أكد مسؤول في وزارة المالية على ضرورة مشاركة المصارف العراقية مع مثيلاتها الأجنبية كون الأولى لا تزال تعمل بالآليات القديمة.

وقال هلال الطعان لـ (المدى): إن القطاع المصرفي بالعراق بحاجة ماسة الى مشاركة المصارف العربية والأجنبية، موضحاً أن الشراكة تتم عن طريق المساهمة في رأس مال البنك فضلاً عن نقل التكنولوجيا الحديثة التي تتمتع بها المصارف الأجنبية من خلال إدخال موظفي المصارف العراقية بدورات متطورة حول الصيرفة الحديثة والشاملة بحيث تتم عملية التزاوج بين المصارف بطريقة متدرجة وليست مفاجئة.

وأضاف الطعان: أن هذه العملية تسهم في زيادة رؤوس أموال المصارف العراقية بشكل كبير جداً بالإضافة إلى إدخال العملة الصعبة الى السوق، ما ينعكس إيجابا على تطور الاقتصاد العراقي ويسرع من حركة الاستثمار ما يزيد من الناتج الإجمالي في البلاد، مشيراً إلى أن تقدم القطاع المصرفي يعد علامة واضحة تشير إلى تقدم البلد.

وبيّن أن دخول المصارف العالمية يزيد من نسب الاستثمار من ٢٥٪ إلى ٣٠٪، مؤكداً ضرورة توفير المناخات المصرفية اللازمة لتكون مستعدة للشراكة من خلال تغيير التشريعات القديمة الخاصة بالمصارف وسن تشريعات جديدة تواكب التطور الحاصل في النظام المصرفي بالعالم، لافتاً الى ضرورة تثقيف المواطنين على أنظمة الصيرفة الحديثة.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ (المدى): إن شراكة المصارف العراقية بالعالمية تساهم في نقل التكنولوجيا، لافتاً إلى أن هذا التوجه يعني توفر فرص عمل كبيرة بالعراق، نافياً وجود دراسة واقعية لمدى تأثير ذلك على رأس المال العراقي.

وأضاف الصوري: يجب أن تحدد نسبة مشاركة هذه المصارف بحيث تكون من متطلبات رأس المال المخصص من قبل البنك المركزي والذي يقدر بحدود ٢٥٠ مليار دينار، مشيراً إلى أن المصارف الأجنبية لا تتعامل من اجل الاستثمار بل من اجل تقديم خدمات مصرفية حتى يستطيع المركزي من فرض الرقابة على عمل هذه المصارف الأجنبية.

ويذكر أن عدد المصارف العراقية التي فيها مشاركات لمصارف أجنبية وعربية في رؤوس أموالها هي ستة مصارف تختلف نسب المشاركات فيها من ٥٠٪ الى ٨٥٪ ومشاركة المصارف الخليجية مع بعض المصارف العراقية ومصرف بريطاني مع احد المصارف العراقية.

ويؤكد خبراء ماليون تأثير شراكة المصارف الأجنبية والعربية على انتعاش القطاع المصرفي في العراق لان القانون الجديد سمح بمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية مع رؤوس الأموال العراقية، فضلاً عن إدخال التقنية والتكنولوجية وإمكانية فتح الاعتمادات المباشرة مع أي مصرف في أي نقطة في العالم.

ومن الجدير بالذكر أن المصارف الأجنبية العاملة في العراق لا تعمل بصفة مستقلة، بل تحت مظلة بنوك أهلية محلية وان استثمارات الدول الإقليمية في العراق ذات صبغة تجارية وتفتقر إلى المواصفات العالمية.

وقد اصدر البنك المركزي تعليمات تحدد شروط هذه المشاركات من حيث نسب رأس المال المشارك في المصرف والشروط الأخرى المتمثلة بالشروط التعاقدية كحق الإدارة المصرفية.

وكانت العديد من المصارف العربية والأجنبية تقدمت بعد صدور قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ للحصول على تراخيص بتأسيس مصارف خاصة في العراق سواء بنسبة ١٠٠٪، أو بالمشاركة مع مصارف عراقية محلية، او لفتح فروع لها للعمل في العراق، إلا أن الظروف الأمنية حالت دون ذلك، باستثناء بعض المشاركات القليلة التي تحققت مع عدد من المصارف الوطنية.

ارتفاع مؤشر التضخم السنوي إلى 6.7 %

□ بغداد/ المدى

قال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح إن التضخم السنوي الأساس ارتفع في شهر نيسان الماضي إلى ٦,٧٪ مقارنة مع التضخم السنوي الأساس لشهر آذار الذي سجل ٦,٢٪، مرتفعا بمقدار ١,٠٪".

وأضاف صالح بحسب السومرية نيوز أن هناك عاملين مهمين أثرا في رفع التضخم في العراق هما قطاع الإسكان نتيجة ارتفاع إيجارات السكن والكهرباء، إضافة إلى التقلبات التي حصلت في سعر الصرف للدينار العراقي في الآونة الأخيرة.

وأشار صالح إلى أن هدف البنك الرئيس هو خفض الأسعار والتصدي للتضخم، مبينا أن البنك يسعى لرفع قيمة وسعر صرف الدينار العراقي بما يتناسب مع الفائض في ميزان المدفوعات العراقي وخاصة الحساب الجاري الذي يبلغ الفائض فيه ٨ إلى ١٠٪ من الناتج المحلي.وأوضح صالح أن الفائض في ميزان المدفوعات له من القوة الاقتصادية المالية التي تؤثر على ارتفاع احتياطات البنك إلى ١٨ بالمئة"، لافتا إلى أن "هذه القوة الاقتصادية المالية للعراق يجب أن تنعكس على قوة الدينار العراقي الذي بدوره سيتمكن من خفض التضخم".

وتابع أن هذا "الارتفاع في التضخم ما زال غير مقلق"، مؤكدا أن "سياسة البنك النقدية قادرة على استيعاب التضخم وانه سيتدخل بقوة في كبح جماح التضخم في لحظات متى ما وجده يصل إلى مراحل تقلق الاستقرار".

ويقصد بالتضخم الأساس هو نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك المحتسبة بعد استبعاد المشتقات النفطية (النفط، الغاز) ضمن قسم السكن ومجموعتي الفواكه والخضراوات الفرعيتين ضمن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية.

وأعلنت وزارة التخطيط في ١٢ من شهر أيار الحالي عن ارتفاع مؤشر التضخم السنوي لشهر نيسان في العراق إلى ٨,٧ بالمئة، وعزت سبب ذلك لارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية.

الكهرباء تمهل مسؤوليها 24 ساعة لمعالجة عطب المحولات

□ بغداد / المدى

أمهلت وزارة الكهرباء مديريها العامين ٢٤ ساعة لاستبدال محولات الكهرباء المعطوبة، فيما أشارت إلى أنها ستحاسب غير الملتزمين بتلك المهلة. وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس بحسب وكالة "شفق نيوز" إن "الوزير كريم عفتان الجميلي قال إن الوزارة ستحاسب كل مدير عام لا يستبدل المحولة المعطوبة خلال لـ ٢٤ ساعة من تبليغ المواطن بالعطل"، مبيناً أن الوزير طالب "بتزويد دور المتجاوزين بالمقاييس". وكان الجميلي اجتمع بالمسؤولين عن قطاعات الإنتاج والتوزيع والنقل في المنطقة الغربية، خلال زيارته الميدانية لمحطة سد حديثة. وأوضح المدرس أن "الوزير كرر على مسامع الحاضرين توجيهه السابق بقطع التيار الكهربائي عن كل من يمتنع عن تسديد قائمة اجور الكهرباء سواء كان بيت مسؤول في الدولة ام مؤسسة حكومية ام مواطناً، لان الجباية أمر مطلوب".

وبيّن المدرس أن "الوزير وضع الصلاحيات والأموال تحت تصرفهم من اجل انجاز أعمالهم، واستعداد الوزارة لتدريب جميع الملاكات التي يحتاجها العمل في أي مكان في العالم من اجل نقل الخبرات وتطويرهم".

برلماني: تهريب العملة الأجنبية إلى الخارج ساهم في خفض سعر صرف الدينار

□ بغداد/ المدى

كشف مقرر اللجنة الاقتصادية النائب محما خليل عن عملية تهريب (٤) مليارات دولار إلى إحدى الدول المجاورة للعراق عن طريق تاجر بحجة استيراد بضاعة معينة في شهر نيسان الماضي، ما أدى إلى زيادة سعر صرف الدولار أمام الدينار.وقال خليل بحسب(للوكالة الإخبارية للانباء) امس الأربعاء: هناك إشارات تدل على تهريب (٤) مليارات دولار إلى احدى دول المنطقة المحيطة بالعراق في شهر نيسان الماضي من قبل شخص قام بترويج معاملات وهمية بحجة انه يستورد بضائع تحتوي على أجهزة الكترونية (تلفزيونات واجهزة حاسوب)، مشيراً إلى أن الأموال خرجت دون ورود أي بضاعة إلى البلد.وأضاف: أن العملة الصعبة تخرج من البلاد بسهولة بسبب عدم وجود ضوابط وقوانين تضمن مجيء البضائع التي يدعي الكثير من التجار استيرادها مقابل خروج الدولار، إضافة إلى عدم وجود سيطرة حقيقية على المنافذ الحدودية العراقية.وأشار إلى: أن التجار و المتضاربين في السوق لديهم خطط ودراسات تجعلهم يحصلون على كميات كبيرة من العملة الصعبة من العراق والخروج بها عبر الحدود الى الدول المجاورة، لاسيما وان بعض الدول تعاني من ظروف اقتصادية ربما تجعلها بحاجة إلى العملات الصعبة.

حكومة محلية: خفض الموازنات الاستثمارية يحول دون التنمية

□ الديوانية/ المدى

انتقد عضو في مجلس محافظة الديوانية وزارة التخطيط لمصادقتها على موازنة تنمية الأقاليم الخاصة بالمحافظة من دون دراستها والإطلاع على الجدوى الاقتصادية الفنية الخاصة بالمشاريع، معتبراً أن مشاريع الموازنة وزعت حسب المصالح السياسية وليس النسب السكانية.

وقال إسماعيل العوادي لـ"السومرية نيوز" إن وزارة التخطيط صادقت على موازنة تنمية الأقاليم الخاصة بالمحافظة من دون الإطلاع على الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع المقرة فيها"، مبيناً أن "غالبية المشاريع لم تكن لها جدوى اقتصادية أو فنية والكلف التخمينية التي قدرت لها لم تكن صحيحة ما يدل على عدم وجود دراسات فنية متخصصة".

وأضاف العوادي أن المكتب الاستشاري في جامعة القادسية قدر لميزانية مشروع مجسر النسيج بنحو ٤٠ مليار دينار في حين تمت المصادقة عليه من وزارة التخطيط وقسم عقود المحافظة بكلفة ١٨ مليار دينار"، معتبراً أن "هذا الأمر يعد خللاً خطيراً في تقدير ميزانية المشاريع مما اضطرار مجلس المحافظة إلى زيادة موازنة المجسر".

ولفت العوادي إلى أن "ذات الخلل تكرر في عدة مشاريع ومنها مستشفى ناحية غماس العام"، مؤكداً أن "مشاريع الموازنة لم توزع حسب النسب السكانية على المناطق بل تم مضاعفة موازنات بعض النواحي على حساب أخرى لأسباب سياسية ولاستخدامها كقاعدة انتخابية لأعضاء معينين".

وانتقد العوادي "عدم وجود أي مشروع يدعم الواقع الزراعي في المحافظة في الموازنة رغم أن المحافظة تعد زراعية بالدرجة الأولى".

وتبلغ ميزانية الديوانية ضمن تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٢ التي صادقت عليها وزارة التخطيط، نحو ٢١٠ مليار دينار عراقي، وطالبت الحكومة المحلية بزيادة الميزانية لعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات المحافظة الأساسية.

يذكر أن النائب عن محافظة الديوانية عزيز شريف طالب، في (١٩ أيار ٢٠١٢)، مجلس الوزراء بتخصيص ٢٠٠ مليار دينار كميزانية أضافية للمحافظة، معتبراً أن ميزانية تنمية الأقاليم المخصصة للديوانية اعتمدت على النسب السكانية ولم تعتمد المحرومية.

مقترح إلغاء نسب الفوائد المستحقة على قروض المشاريع الاستثمارية

□ بغداد /المدى

اقترح عضو اللجنة الاقتصادية سلمان الموسوي إلغاء جميع الفوائد المالية المستحقة على القروض الممنوحة من قبل الدولة للمشاريع الاستثمارية في البلد.

وقال الموسوي بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): يجب إلغاء قيمة الفائدة المالية المترتبة على القروض الممنوحة من قبل المصارف الحكومية للمشاريع الاستثمارية التي تخص قطاعات الصناعة والزراعة والسكن، على أن تتحمل الدولة جميع هذه الفوائد، لتشجيع المواطنين على تنفيذ مشاريعهم لتفعيل القطاع الخاص في البلد.

وأوضح: أن سعر الفائدة سابقا كان ثابتاً وله سقف مالي محدد لجميع القروض والسلف الممنوحة، أما الآن فنسبة متغيرة وكل قرض له نسبة معينة بحسب نوعه والمدة الزمنية والدرجة الائتمانية للبلد، ما أدى إلى حدوث تباين في نسب الفائدة على القروض.

ودعت اللجنة المالية البرلمانية في وقت سابق إلى ضرورة توحيد نسبة الفائدة المالية المستحقة على القروض والسلف الممنوحة من قبل المصارف الحكومية بين (٣٪ - ٤٪).

الطاقة النيابية: الخلافات السياسية لا تعيق التحقق من تهريب النفط

□ بغداد/ المدى

أكدت لجنة النفط والطاقة النيابية أن الخلافات السياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لن تعيق عمل لجنة تقصي الحقائق بشأن تهريب النفط على اعتبارها مشكلة بأمر قانوني فيما أكدت على ضرورة متابعة توصياتها والأخذ بها على محل الجد.وكان رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني قد نفى وجود حالات لتهريب النفط في إقليم كردستان ودعا الى تشكيل لجنة مشتركة مع بغداد للتحقيق في "مزاعم" تهريب النفط.

ولاقت دعوة بارزاني ترحيبا من الحكومة الاتحادية ممثلة بنائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني خلال لقائه برئيس الجمهورية جلال طالباني أول من أمس.

وتفجرت الأزمة بين بغداد وأربيل على خلفية قرار الأخيرة إيقاف تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي بسبب عدم تسديد الحكومة الاتحادية لمستحقات الشركات الاجنبية العاملة في الإقليم.

وقال عضو اللجنة بهاء هادي بحسب (آكانيوز) إن تشكيل لجنة للتحقيق بتهريب النفط العراقي لن يتأثر بالخلافات السياسية الجارية على اعتبار وجود السند القانوني لتشكيلها والتي تهتم بالتحقق من ثروات للشعب العراقي". وأوضح هادي أن "هناك ضرورة للإسراع بتشكيل اللجنة والى جانب التزام باقي الأطراف بالأخذ بمقرراتها التي ستتوصل لها". وتشكو العديد من اللجان النيابية التي شكلت سابقا للتحقيق في مجالات متعددة عدم التزام السلطة التنفيذية بمقرراتها وعدم الأخذ بنتائجها على محمل الجد.

وأتهم الشهرستاني في وقت سابق حكومة إقليم كردستان بتهريب النفط إلى خارج حدود الإقليم وهو ما واجه نفيا من قبل الأخير وطالب بغداد بتقديم الأدلة على الاتهامات.